



الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

الصمامات

بطاقات استثمارية بهدف جذب المستثمرين
للمساهمة في توطين المنتجات وترسيخ سلاسل
الإمداد العسكري



نبذة عن الاستثمار

مؤشرات مزايا الإستثمار

المؤشرات المالية

معدل دوران
الأصول الثابتة
(بالأضعاف)
1.0x – 1.2x

معدل العائد الداخلي
المستهدف
8% - 13%

هامش الربح قبل
الفوائد وضرائب
الدخل والزكاة
والإستهلاك والإطفاء
8% - 12%

من الممكن أن نعزو معدل النمو المتوقع في السوق المحلية لتصنيع الصمامات إلى الأسباب التالية:

- هدف رؤية المملكة في توطين ما يزيد عن 50% من الانفاق العسكري بحلول عام 2030م
- تُعد المملكة من أكبر المنفقين في قطاع الصناعات العسكرية على مستوى العالم مما يحفز الطلب على الصناعة المحلية
- امتلاك الشرق الأوسط نحو نصف احتياطي النفط العالمية و65% من احتياطي النفط المثبتة لدى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)،
- الاستخدام المزودج في القطاع العسكري والمدني

وصف الفرصة

تتمثل الفرصة في إمكانية الاستثمار في أحد أهم المكونات العسكرية المتعلقة بالنظم الميكانيكية القديمة والحديثة التي تساهم بشكل كبير في القطاع العسكري (البري والبحري والجوي) بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في القطاعات غير العسكرية

تشمل فرصة الاستثمار على الصمامات الكهربائية، والصمامات الهيدروليكية، والصمامات التي يتم تشغيلها بملف لولبي، والصمامات الأوتوماتيكية غير المزودة بالطاقة، وصمامات التنفيس، وصمامات تنظيم الضغط، وصمامات التحكم في التدفق

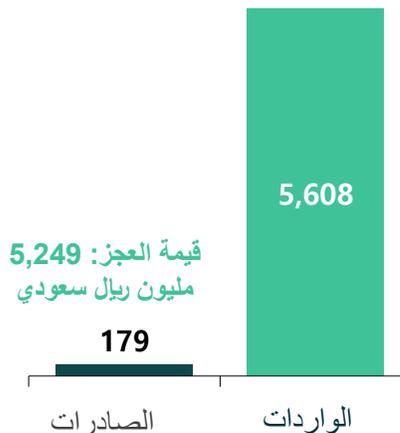
*ملاحظة: تستند البيانات المالية الواردة أعلاه على بيانات الشركات التي بلغت مرحلة النضج

تحليل السوق

مبررات الطلب

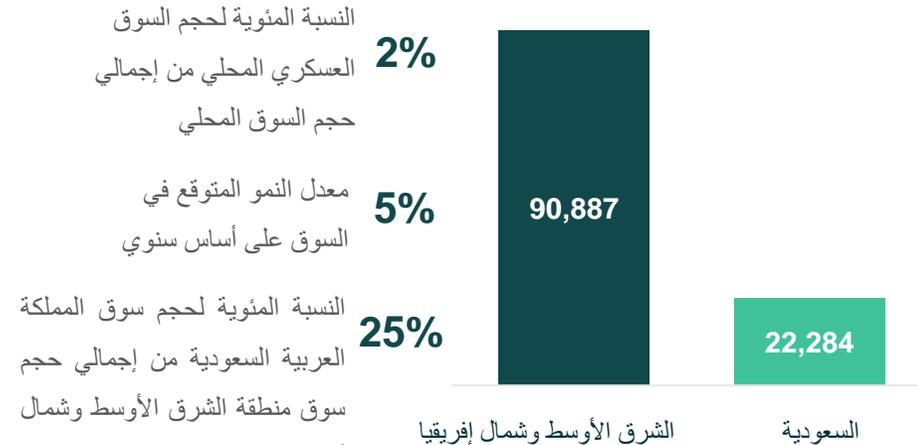
- زيادة الإنفاق الحكومي على القدرات الدفاعية مما أدى إلى زيادة الطلب على الصمامات العسكرية
- المشاريع الضخمة التي يتم تنفيذها في المملكة العربية السعودية لزيادة الطلب على الصمامات على مدى 10-15 سنة القادمة في كل من القطاعين الصناعي والتجاري
- امتلاك الشرق الأوسط نحو نصف احتياطي النفط العالمية و65% من احتياطي النفط المثبتة لدى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وبالتالي تزايد الحاجة للصمامات الصناعية للتشغيل والتحكم قدرات التكرير

الواردات والصادرات لعام 2021
(مليون ريال سعودي)



قيمة العجز: 5,249
مليون ريال سعودي

حجم السوق خلال 5 سنوات (2023-2027) - مليون ريال سعودي



الهيئة العامة للصناعات العسكرية

*ملاحظة: يتم احتساب الواردات والصادرات وفقاً للتصنيف الموحد لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك الذي قد يشمل / يستبعد البنود الأخرى غير المرتبطة / المتعلقة بسلسلة الإمداد

الممكنات

الممكنات

- تساهم الهيئة العامة للصناعات العسكرية بصفتها الجهة المنظمة والمشرفة على قطاع الصناعات العسكرية في المملكة، والمسؤولة عن إصدار تراخيص الصناعات العسكرية، في تعزيز فرص نمو القطاع وتنظيمه
- وضعت الهيئة مجموعة من الحوافز لجذب المستثمرين، من خلال دعمهم في 1- تسريع تنفيذ الفرص الاستثمارية و 2- تحسين المؤشرات المالية الرئيسية

تحليل الفجوة

تحليل الفجوة (قطاع عسكري وغير عسكري)

100% من معدل الطلب الذي يتم تغطيته من السوق المحلي

0% من معدل الطلب الذي يتم تغطيته من السوق المحلي

معدل تغطية العرض المحلي الحالي لمعدلات الطلب في السوق

معدل العرض المحلي المتوقع خلال 5 سنوات

من المتوقع أن يزداد التصنيع المحلي للصمامات في السنوات القادمة مما يسمح بتغطية جزء أكبر من الطلب المحلي



تحليل سلسلة إمداد السوق

سلسلة إمداد السوق



قدرات الإنتاج الحالية

إنتاج الصمامات الهيدروليكية

إنتاج الصمامات الميكانيكية

خدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل

إنتاج الصمامات الكهربائية

ذات كفاءة محدود

قابلية/امكانية التوسع المحلية

- سعي المملكة إلى توطين أكثر من 50% من الإنفاق العسكري بحلول عام 2030
- تركيز برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على الصمامات كأحد أهداف التنمية المحلية الستة التي سيتم تطويرها من قبل القطاعين المدني والعسكري
- وجود بنية تحتية لوجستية ومنظومة قوية في المملكة العربية السعودية لدعم تصدير الصمامات إقليمياً وعالمياً

إعلان إخلاء مسؤولية

- إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي لأغراض إرشادية فقط، ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف بشكل صريح أو ضمني، على أنها عرض للبيع أو دعوة لتقديم عروض الشراء أو البيع أو التوريد.
- إن الهيئة العامة للصناعات العسكرية غير ملزمة بتحديث هذه المعلومات بعد تاريخ إصدارها، ولا يمكن ضمان دقتها أو صحتها.
- على الرغم من كون المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من مصادر موثوقة، لا توجد هناك أي ضمانات حول دقة أو صحة المعلومات الواردة ضمن فرص الاستثمار. ولا توجد ضمانات من أي نوع ضمني أو صريح في الحالات التي قد يتم فيها التنبؤ بالظروف المستقبلية. وتم استخدام البيانات والافتراضات المتاحة بشكل عام أو البيانات السرية ولكن لم تتحقق الهيئة بشكل مستقل من البيانات والافتراضات المستخدمة في التحليلات. لذلك، يجب التنويه إلى أن تغييرات في البيانات الأساسية أو الافتراضات التشغيلية من شأنها أن تؤثر بشكل واضح على التحليلات والاستنتاجات.
- تستند التقييمات المالية والمعلومات المتعلقة بتوقعات السوق والاستنتاجات الواردة في هذه الوثائق إلى منهجيات قياسية، ولا يمكن اعتمادها كتوقعات نهائية، ولا تعتبر مضمونة من قبل الهيئة.
- لا يجوز تفسير محتوى هذه الوثيقة على أنه وعد أو ضمان بشكل صريح أو ضمني من قبل الهيئة أو أي من مسؤوليها ومديريها وموظفيها والجهات التابعة لها لتحقيق ربح أو خسارة محددة. وتنطوي جميع الاستثمارات المذكورة في هذه الوثيقة على المخاطر الواجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية مهما كانت تجاه أي أطراف خارجية. وبموجب ذلك، يتنازل أي طرف خارجي عن أي حقوق ومطالبات ضد الهيئة فيما يتعلق بهذه الوثيقة بما يشمل دقتها أو اكتمالها أو أي خدمات أو وثائق أخرى.

شكرًا لكم



الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries